CEASEFIRE
centre for civilian rights

minority
rights
group
international

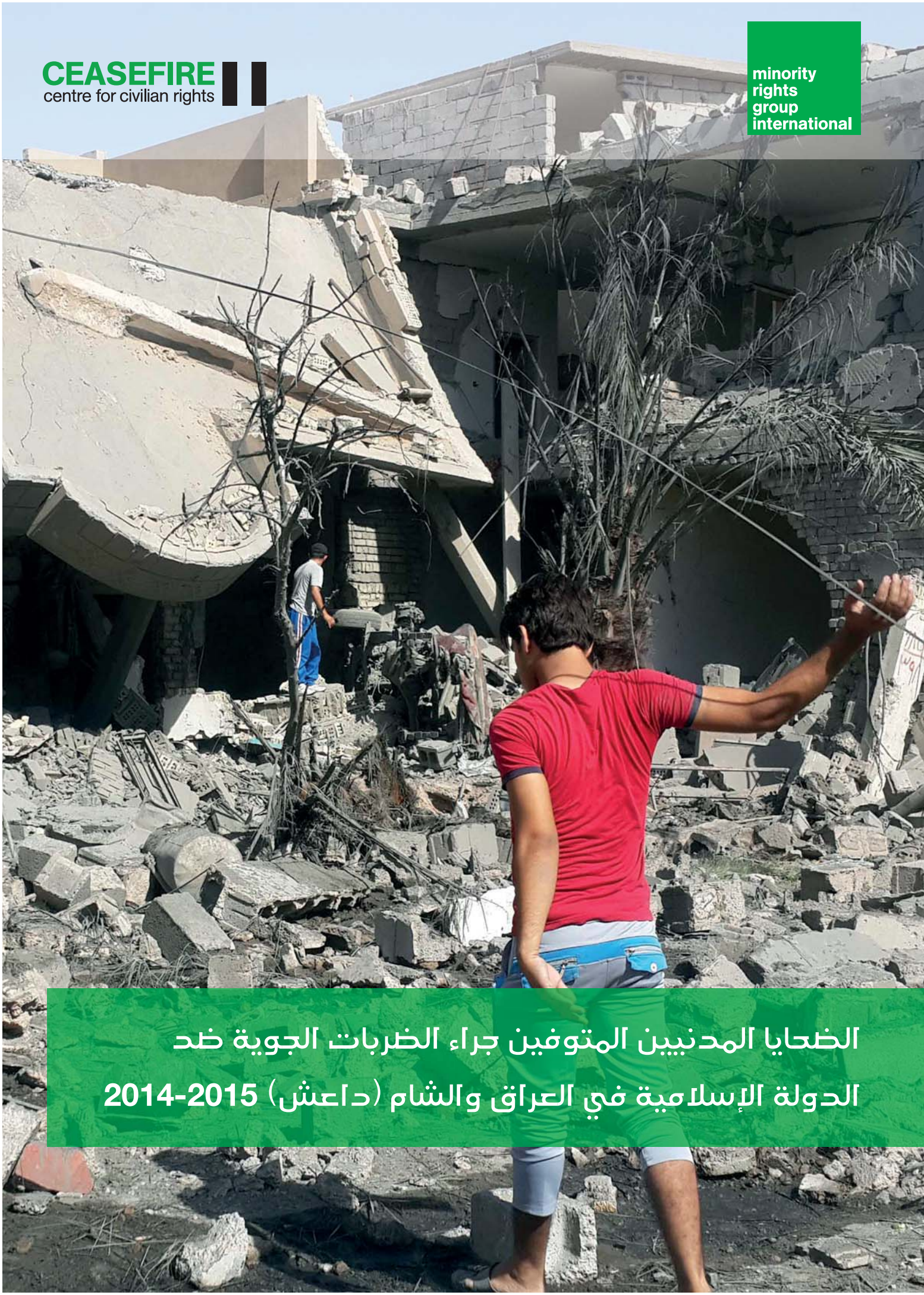

الضحايا المدنيين المتوفين جراء الضربات الجوية ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) 2014-2015

© مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات، نوفمبر 2015

تعليق على الصورة
تجمهر بعض الأشخاص بالقرب من مبنى تم تدميره بفعل ضربة جوية نفذها سلاح الجو العراقي في مدينة الفلوجة الخاضعة لسيطرة داعش، والتي تقع على بعد 50 كم غربي بغداد، العراق بتاريخ 24 يونيو 2015. وقد لقي ما لا يقل عن سبعة أشخاص مصرعهم وأُصيب خمسة عشر آخرين بجروح نتيجة القصف.

© سامي جواد/شينوا بريس/كوربس

تم إصدار هذا التقرير كجزء من مشروع سيسفاير، وهو برنامج يستمر لعدة سنوات بدعم من الاتحاد الأوروبي يهدف إلى تنفيذ منظومة مراقبة يقودها مواطنون مدنيون لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، مع التركيز بالأخص على حقوق المدنيين المعرضين للخطر، مثل النساء المستضعفات والأفراد المُهجرين داخلياً ومن هم بدون جنسية والأقليات العرقية أو الدينية، وكذلك من أجل تقييم إمكانية تعميم هذا النوع من الرصد والمراقبة ليشمل مناحٍ ومجالات أخرى في البلاد.

تم إصدار هذا التقرير بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، وذلك على مسؤولية الناشرين دون غيرهم، ولا يُمكن تحت أي حال من الأحوال اعتبار كون محتوياته تعكس الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي.

مركز سيسفاير لحقوق المدنيين
يُعد مركز سيسفاير لحقوق المدنيين بمثابة مبادرة جديدة تهدف إلى تطوير "مراقبة يقودها المواطنون" لرصد انتهاكات القانون الإنساني الدولي أو قوانين حقوق الإنسان، ولمساءلة المسؤولين عن تلك الانتهاكات قانونياً وسياسياً ولتطوير ممارسة الحقوق المدنية. ويُعد مركز سيسفاير لحقوق المدنيين مؤسسة خيرية مُسجلة وشركة محدودة تم تأسيسها وفق القوانين المعمول بها في إنجلترا – مؤسسة خيرية رقم 1160083 – شركة رقم 9069133.

المجموعة الدولية لحقوق الأقليات
المجموعة الدولية لحقوق الأقليات هي منظمة غير حكومية تعمل على تأمين حقوق الأقليات العرقية والدينية واللغوية وحقوق السُكان الأصليين حول العالم، ولتشجيع التعاون والتفاهم بين المجتمعات. تعمل المجموعة مع أكثر من 150 مُنظمة شريكة في ما يقرب من 50 دولة، وتتمتع بوضع استشاري لدى مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك كمراقب لدى المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. المجموعة مُسجلة كمنظمة خيرية وكشركة محدودة وفق القوانين المعمول بها في إنجلترا – مؤسسة خيرية رقم 282305 – شركة رقم 1544957.

تآليف: سو إيدل ومارك لاتيمر، مع بحث إضافي قامت به ميريام بوتيك.
تم تصميم التقرير بواسطة ستاشا سوكيتش

يجوز نسخ المواد التي يحتويها هذا الإصدار لأغراض التدريس وليس لأية أغراض تجارية من أي نوع. ولا يجوز نسخ أي جزء من أجزاء هذا التقرير بأي شكلٍ من الأشكال للأغراض التجارية وذلك دون الموافقة المسبقة الصريحة من أصحاب حقوق الطبع. الصادر في نوفمبر2015 وقد تمت طباعته في المملكة المتحدة باستخدام ورق مُعاد تدويره.

الضحايا المدنيين المتوفين جراء الضربات الجوية ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) يناير 2014 - سبتمبر 2015

مقدمة

يُلخص هذا التقرير المعلومات المتاحة والمتوفرة، من مصادر محلية إجمالاً، بشأن الضحايا المدنيين المتوفين جراء الضربات الجوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وذلك منذ شهر يناير 2014. كما يُعد تقريراً تكميلياً للتقارير الأخرى الصادرة عن مركز سيسفاير لحقوق المدنيين، والتي توثق للفظائع التي ارتكبتها داعش في العراق، وكذلك الأطراف المُسلحة الأخرى، بما في ذلك الإعدامات الجماعية التي تتم خارج نطاق المنظومة القضائية وحوادث الاختطاف والتعذيب الممنهج والاغتصاب والاستغلال الجنسي.

أما الأطراف الرئيسية التي تشارك في الضربات الجوية ضد تنظيم داعش فتضم قوات الأمن العراقية، مدعومة بشكلٍ أساسي من قبل إيران والولايات المتحدة، والقوات المشتركة بقيادة الولايات المتحدة (العزيمة الصلبة)، والتي بموجبها قام تحالف مُكون من 12 دولة – بما فيها الولايات المتحدة – بشن ضربات جوية في العراق و/أو سوريا، وكذلك القوات الجوية السورية، ومؤخراً روسيا الاتحادية.

وعلى الرغم من وجوب التزام أطراف الصراعات المُسلحة قانوناً بإحصاء أعداد المتوفين والمفقودين، دون تمييز أو تفرقة، فإنه لا تتوافر معلومات كافية عن الضحايا المتوفين من المدنيين جراء تلك الضربات. وقد قامت الأمم المتحدة بنشر بعض الإحصاءات الخاصة بالضحايا المدنيين، نقلاً عن مصادر محلية إجمالاً، ولكنها كثيراً ما تؤكد على صعوبة التحقق من المعلومات (بما فيها تلك التي يتم الحصول عليها من مصادر حكومية). كما أن المعلومات المُعلن عنها من قبل أطراف الصراع تفتقر أيضاً إلى الدقة والموثوقية. فالحكومتان العراقية والسورية بالكاد تنشران معلومات حول الضحايا المدنيين الذين يسقطون جراء العمليات التي تقومان بها – مع العلم بأن الإحصاءات المنشورة من قبلهما بشأن جرائم القتل التي يرتكبها تنظيم داعش أو غيره من

القانون الدولي والضربات الجوية ضد تنظيم داعش

القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان

يُنظم القانون الإنساني الدولي العمليات العدائية وحماية المدنيين وغيرهم من الأطراف غير المتصارعة، سواء أثناء النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية، حيث تُلزم القواعد المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي الدول والجماعات المُسلحة المعارضة على حدٍ سواء، وتختلف عن أحكام القانون الدولي الذي يحكم اللجوء إلى القوة العسكرية. كما أن تلك القواعد تنطبق أيضاً بغض النظر عن قانونية اللجوء إلى القوة من عدمه (انظر أدناه).

يتعين على أطراف الصراع وفي جميع الأوقات التمييز ما بين المتقاتلين وغير المتقاتلين (بما في ذلك المدنيين والعاجزين عن مواصلة القتال). كما يحظر شن هجمات تستهدف المدنيين والأهداف المدنية، مع حظر الهجمات العشوائية التي لا تُفرق بين الأهداف المدنية والعسكرية، أو تلك التي يتوقع أن تُوقع ضحايا من المتوفين أو المصابين المدنيين بشكلٍ عارض أو تضر بالأهداف المدنية أكثر بكثير من أي مكتسبات عسكرية مباشرة أو واضحة قد تحققها. ويُصنف أي استهداف متعمد للمدنيين أو للأهداف المدنية، أو شن أي

هجمات عشوائية، بكونه جريمة حرب. كما أنه يجب اتخاذ كافة التدابير والمحاذير التي من شأنها تجنب، أو على الأقل الحد من، سقوط الضحايا من المصابين أو المتوفين المدنيين أو الإضرار بالأهداف المدنية.

هذا ويفرض القانون الإنساني الدولي واجبات محددة يجب توليها للتحقيق في وفاة المدنيين، مثل التزام كافة الأطراف بالتعرف على المتوفين والمفقودين، وذلك لمراعاة حق عائلات الضحايا في معرفة مصير ذويهم. كما يُفرض على المتقاتلين التحقيق فيما إذا تمت مخالفة أي من القواعد المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الإخفاق المحتمل في اتخاذ التدابير التي من شأنها تجنب سقوط الضحايا المدنيين.

أما قانون حقوق الإنسان فيفرض هو الآخر التزامات وواجبات إضافية ينبغي على الدول مراعاتها تجاه كافة الأطراف الواقعة تحت سلطتها القضائية. وفيما يخص الحق في الحياة، فتتضمن تلك الالتزامات التعهد بفتح تحقيق في حالة تعرض أي شخص للقتل على يد أطراف تابعة للدولة. كما أنه وبالإضافة إلى إلزام الحكومتين العراقية والسورية بمسؤولية أية عمليات عسكرية تحدث في المناطق التابعة لهما، فإن هذا الواجب مُلزم أيضاً بالنسبة لأعضاء التحالف الدولي، في حالة سقوط مدنيين جراء هجمات تحدث في أماكن تقع ضمن نطاق السيطرة الفعلية لتلك القوات.

وبحسب المبادئ الأساسية والتوجيهات الخاصة بحق الضحايا في الحصول على تعويضات عن الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والمخالفات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، فإن التحقيقات التي يتم فتحها بموجب القانون الإنساني الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان يجب أن تكون فعالة وفورية ودقيقة ومنصفة.[2]

قانونية استخدام القوة

بينما تُحدَد الحالات التي تُبيح لأي دولة استخدام القوة من أجل حماية حدودها وصد أي تمرد مسلح على أراضيها، إلا أن هذا الإجراء يُعد أمراً معترف به دولياً. أما أحقية تلك الدولة في استدعاء دعم عسكري من دول أخرى خارجية فيكون أكثر إثارة للجدل في بعض أوجهه، ولكنه لايزال أمراً مقبولاً في شرع القانون الدولي (على الأقل في ظل الظروف التي يكون فيها التهديد خارجياً). تُمثل هذه الفرضية الحيثية القانونية الرئيسية التي تستند عليها العمليات التي يشنها كل من العراق وإيران وكذلك الولايات المتحدة والقوات المشاركة في عملية "العزيمة الصلبة" ضد تنظيم داعش، من أجل دعم الحكومة العراقية (وكذلك في سوريا من قبل إيران وروسيا لدعم الحكومة السورية). وقد قامت الحكومة العراقية بإخطار مجلس الأمن بأنها قد طلبت من الولايات المتحدي تزعُم الجهود الدولية الرامية إلى شن ضربات جوية على مواقع داعش ومناطق تمركزها العسكري "بموافقة صريحة منا"، وذلك بموجب خطاب موجه إلى مجلس الأمن بتاريخ 20 سبتمبر 2014.

أما قانونية العمليات التي تتم ضد داعش في سوريا، والتي لم تُعلن الحكومة السورية موافقتها الصريحة عليها، فتُعد مثيرة للجدل. وبينما لا يسمح المجال هنا بالإسهاب في وصف جدلية هذا الأمر، إلا أن الحيثيات التي تدفع بها الأطراف المؤيدة لشن هجمات ضد داعش تعتمد بشكلٍ أساسي على فرضية الدفاع الجماعي عن العراق، وذلك بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، للرد على الهجمات المسلحة التي يشنها تنظيم داعش من الأراضي السورية، التي تقع خارج نطاق سيطرة الحكومة السورية أو التي لا يُمكنها اتخاذ أي خطوات لمنع حدوثها. كما أنه قد تم تبرير بعض العمليات التي قام بها أعضاء التحالف الدولي باعتبارها دفاعاً عن النفس، رداً على هجوم أو تهديد بهجوم وشيك. غير أن آخرين لا يرون في ذلك مبرراً لاستثناء للمادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة والتي تحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة الذي من شأنه الإضرار بوحدة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي. أما القرار رقم 2249 الصادر عن مجلس الأمن بالأمم المتحدة بإدانة الهجمات الإرهابية التي يشنها تنظيم داعش فيؤجج الجدل المُثار حول هذه القضية، حيث أنه لا يبيح العمليات العسكرية بشكلٍ منفصل ولكنه "يدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة، بالامتثال للقانون الدولي، وخاصة ميثاق الأمم المتحدة" ضد تنظيم داعش وغيره من الجماعات المصنفة بكونها جماعات إرهابية.

وقد سبق وأن استعانت المملكة المتحدة بذريعة "التدخل الإنساني" المثيرة للجدل لتبرير هجمة كان من المخطط شنها على سوريا في عام 2013 رداً على استخدام الأسلحة الكيماوية. وبينما تُنسب العمليات ضد داعش إلى الدفاع الجماعي عن العراق، فقد ارتبطت أيضاً بدوافع حماية المدنيين. فعلى سبيل المثال، وصفت كل من حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والعراق أهداف تلك العمليات بأنها "لإنهاء الهجمات المسلحة المستمرة على العراق ولحماية المواطنين العراقيين، و ... لاستعادة السيطرة على الحدود العراقية."[3] فإذا كان الهدف من القوة المسلحة، من بين أشياء أخرى، هو حماية المدنيين، فلا بد أن يكون استخدام القوة ضرورياً ومتناسباً مع هذا الغرض.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن ما سبق هو مجرد ملخص للدفوع التي تم تقديمها بموجب القانون الدولي، كما أن قانونية العمليات ضد تنظيم داعش بحسب القانون الوطني أو الدستوري (بما في ذلك مسألة الموافقة البرلمانية) تُعد أيضاً مثار جدل.

الجماعات المعارضة غالباً ما تكون غير موثوقة ومُبالغ فيها.[1] كما أن الولايات المتحدة وغيرها من قوات التحالف دائماً ما تنفي أي اتهامات بسقوط ضحايا من المدنيين، كما أنها قد ترفض تأكيد مشاركتها في عملية بعينها، مما يجعل تحديد المسؤولية أكثر صعوبة.

ومن ثمة، فإن معظم المعلومات على الأرض بشأن الضحايا المدنيين مصدرها المنظمات غير الحكومية والنشطاء المدنيين (وخاصةً في سوريا)، ممن يعملون في ظروف تحفها المخاطر، مدعومين بعدد من المصادر الإعلامية المحلية. كما أن بعض الإحصاءات (في العراق تحديداً) تُعلن من قبل المستشفيات والسلطات الصحية، وذلك على الرغم من غياب أية بيانات شاملة أو جامعة لإحصاء إجمالي الوفيات جراء الضربات الجوية.

الضحايا المدنيين جراء القصف في العراق

شنّ الجيش العراقي في مايو 2013 عملية "الشبح" بدعم من القوات الجوية، وذلك بهدف قطع أي اتصال بين تنظيم القاعدة في العراق والمسلحين الإسلاميين في سوريا والمتمركزين بمحاذاة الحدود. كما أعلن الجيش العراقي في يوليو عن قيامه بعمليات للقضاء على قواعد تمركز المسلحين في محافظتي الأنبار ونينوى. وقد ساهمت الهجمات التي شنتها القوات الحكومية على المظاهرات السنية السلمية إجمالاً في مدينة الرمادي بتاريخ 30 ديسمبر 2013، والتي ذهب ضحيتها مدنيين منهم ثلاثة أطفال،[4] في تجدد الصراع المُسلح بمحافظة الأنبار بين السُكان المحليين وقوات الأمن العراقية وعدد من الجماعات المسلحة.

وبعد سقوط الفلوجة وأجزاء من الرمادي في قبضة داعش في 4 يناير 2014، تزايدت وتيرة الحرب التي شنتها القوات الحكومية العراقية على المُسلحين السُنة بشكل مطرد وأصبحت الضربات الجوية أمراً اعتيادياً. فعلى سبيل المثال وفي يوم 22 يناير، أعلنت وزارة الدفاع أن "ضربات جوية موجعة وفعالة" ضد أهداف في محافظة الأنبار تم شنها في اليوم السابق قد أوقعت أكثر من 50 قتيلاً في صفوف تنظيم داعش.[5]

وقد قامت منظمة "ضحايا حرب العراق" بتسجيل أول حالات وفاة لمدنيين لقوا مصرعهم جراء هجمات جوية شنتها قوات الأمن العراقية من 4 يناير 2014، وحتى 17 يوليو 2014 سجلت المنظمة 468 ضحية مدنية نجمت عن هجمات جوية لقوات الأمن العراقية، جميعها في محافظة الأنبار حتى نهاية شهر يونيو، سقط غالبيتها في مناطق سكنية بالفلوجة، ثم الرمادي.[6]

وقد بدأ تسجيل أول الضحايا المدنيين ممن لقوا حتفهم جراء البراميل المتفجرة في قاعدة بيانات "ضحايا حرب العراق" ابتداءً من 9 مايو 2014، بالإضافة إلى ضحايا قصف الهاون والمدفعية والقصف الجوي. كما أعلنت منظمة هيومان رايتس ووتش أن القوات الحكومية قد ألقت بالبراميل المتفجرة على الأحياء السكنية بالفلوجة والمناطق المتاخمة لها منذ أوائل مايو، كجزء من حملة مُكثفة ضد قوات المعارضة المسلحة ومنها تنظيم داعش، مما تسبب في سقوط ضحايا مدنيين ونزوح آلاف السُكان.[7] وفي يوليو 2014 أعلنت هيومان رايتس ووتش عن شن القوات الحكومية لهجمات ممنهجة بالمناطق السكنية باستخدام الطوافات والمقاتلات العسكرية وغيرها من الطائرات، تسببت في ضرب المناطق المحيطة بالمساجد والمباني الحكومية والمستشفيات ومحطات الكهرباء والمياه، وذلك في محاولة لاستعادة المناطق الخاضعة لسيطرة داعش وغيرها من الجماعات المسلحة السنية.[8]

تقارير الأمم المتحدة عن سقوط ضحايا

أنذرت التقارير الشهرية لعدد الضحايا – الصادرة ابتداءً من ديسمبر 2013 – والمُجمعة بواسطة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بوجود مخاوف بشأن البيانات الخاصة "بضحايا العمليات الحالية التي يقوم بها الجيش العراقي في الأنبار"، وذلك بسبب مشكلات تعيق التحقق من تلك البيانات. ومنذ ذلك الوقت، حرصت يونامي على رفع تقارير منفصلة

لضحايا الأنبار، بالاستعانة بالإحصاءات الصادرة عن مديرية الصحة بالأنبار، والتي تقول البعثة أنها لا تستطيع التحقق منها إلا جزئياً في بعض الأحيان.

وقد قامت يونامي ولشهر يوليو 2014 فقط بتقسيم الحوادث المُسجلة إلى فئات، وجاء عدد الضحايا لكل فئة على النحو التالي:

> «سجلت يونامي ما لا يقل عن 400 حدث أمني في مختلف أنحاء العراق جاء تصنيفها كما يلي: 62 هجمة جوية تسببت في مقتل وإصابة 823 شخصاً على الأقل، 30 حادثة سببها تفجير سيارات مُلغمة أو مفخخة أوقعت ما لا يقل عن 535 ضحية ما بين قتيل وجريح، 78 حدث لتفجير عبوات ناسفة أدت إلى مقتل وإصابة 322 مدنياً على الأقل، و 67 حدث تمت بأسلحة خفيفة وتسببت في سقوط 141 قتيل وجريح.'' [9]

لا يُقسم هذا التصنيف الأحداث وفق مرتكبيها أو الضحايا بحسب كونهم مدنيين أو غير مدنيين، غير أن سقوط هؤلاء الضحايا جاء في سياق مقتل 1186 مدنياً و 551 شخص غير مدني خلال هذا الشهر، بالإضافة إلى مصرع 198 مدنياً في محافظة الأنبار، ممن ورد ذكرهم في تقرير منفصل، منهم 127 ضحية في مدينة الفلوجة.[10] كان هذا الشهر هو الشهر السابق لاستهلال قوات التحالف الدولي ضرباتها الجوية، ولذلك فيُفترض وقوع الهجمات المذكورة بواسطة قوات الأمن العراقية. وقد أعلن مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة عن نزوح مئات الآلاف من الأشخاص المُهجرين داخلياً من الأنبار خلال العام وحتى الآن.

وقد أعلنت "يونامي" في سبتمبر 2014 عن تزايد أعداد الضحايا بسبب الضربات الجوية التي تشنها قوات الأمن العراقية، حيث أوردت وفاة 222 مدنياً، منهم الكثير من النساء والأطفال، وإصابة 237 آخرين بين 21 يونيو و 1 سبتمبر 2014 نتيجة تلك الهجمات فقط، بالإضافة إلى الضحايا الموثقين ممن لقوا مصرعم أو أُصيبوا جراء القصف بالمدفعية على يد القوات العراقية أو الميليشيات المُسلحة الموالية للحكومة.

وبينما لا توجد دلائل عن استهداف القوات العراقية للمدنيين عمداً، إلا أنه توجد مزاعم بتسبب الضربات في مقتل وإصابة الكثير من المدنيين وتدمير البنى التحتية المدنية. وقد نُقل عن وزارة الدفاع بأن الضربات الجوية استهدفت تنظيم داعش والجماعات الموالية له، غير أن تلك الجماعات قد اتخذت من المناطق أو المرافق المدنية – مثل المستشفيات – دروعاً في محاولة للاحتماء من الهجمات. وقد علّقت "يونامي" على ذلك بتأكيدها على أهمية مراعاة القوات العراقية للدقة ووجوب اتخاذها للتدابير التي من شأنها تجنب، أو على الأقل الحد من، تهديد حياة المدنيين والتأكد من كون عملياتها متناسبة مع المكاسب العسكرية المتوقع تحقيقها.[11]

وقد أمر رئيس الوزراء المنتخب حديثاً حيدر العبادي في 13 سبتمبر 2014 القوات الجوية بوقف الضربات في المناطق المدنية، حتى تلك التي تشهد تواجد تنظيم الدولة، مُعرباً عن التزامه بحماية المدنيين[12] وذلك رداً على ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين بسبب الضربات الجوية والقصف، بيد أن الهجمات الجوية استمرت على مدينة الفلوجة شمالي العراق حتى نهاية العام، وتسببت في مقتل مئات المدنيين. فقد أعلنت مصادر في مستشفى الفلوجة العام (والذي تعرض هو أيضاً للقصف الصاروخي عدة مرات) عن استقباله 144 جثة (منها 18 طفلاً) في شهر سبتمبر، و 398 جثة (منها 26 طفلاً) في شهر أكتوبر و 294 جثة (منها 8 أطفال) خلال شهر نوفمبر. وقد زعمت مصادر بالمستشفى بأن معظم هؤلاء الضحايا كانوا قد سقطوا جراء القصف بالمدفعية على يد القوات العراقية والجماعات الموالية لها.[13] لم تتمكن "يونامي" من التحقق من تلك المزاعم أو الإحصاءات وقد أكدت على صعوبة نسب الضربات الجوية إلى قوات عسكرية بعينها وكذلك صعوبة تحديد مدى التزام القوات العراقية باشتراطات ومتطلبات التمييز والتناسب عند قيام مقاتلي داعش بالتمركز عمداً في المناطق المدنية.

هذا ويبدو من الإحصاءات الشهرية التي قامت "يونامي" بنشرها أن الفلوجة مثلت نسبة 14٪ من إجمالي الضحايا المدنيين المُسجلين في العراق خلال النصف الثاني من عام 2014، ونحو 25٪ في شهر

نوفمبر، على الرغم من عدم نسب تلك الوفيات إلى أي طرف أو أطراف بعينها.[14]

التدخل العسكري الإقليمي والدولي

سواء كان الدافع من وراء استخدام قوات الأمن العراقية للبراميل المتفجرة هو افتقارها إلى بديل آخر أكثر دقة أو تقدماً، فقد كانت بغداد في حاجة ماسة إلى بناء قواتها الجوية بحلول منتصف عام 2014، إذ أنها كانت قد تقلّصت إلى بضع عشرات من الطائرات ثابتة الجناحين والطوافات الحاملة لقذائف "هيلفاير" الأمريكية، وذلك منذ تدمير الأسطول الجوي التابع للرئيس السابق صدام حسين في عام 2003. فقد تقدمت الحكومة العراقية للحصول على عدد 36 مقاتلة من طراز أف 16 من الولايات المتحدة، فضلاً عن تفاوضها على استرداد عدد من الطائرات القديمة المصنعة في الاتحاد السوفييتي وفرنسا، والتي كانت إيران قد استولت عليها أثناء الحرب العراقية–الإيرانية في نهاية الثمانينيات. كما نجح العراق أيضاً في تأمين حصوله على مجموعة من الطائرات المقاتلة المستعملة من كلٍ من روسيا وبيلاروسيا.[15]

وقد أعرب ضابط عسكري أمريكي آنذاك لصحيفة واشنطن بوست عن قلقه من أن استخدام التقنية والتكنولوجيا القديمة قد يُسفر عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا قائلاً: "حتى في حالة الحصول على تلك الأسلحة، فأنت تحتاج إلى تدريب الطيارين"، مشيراً إلى أن الكثير من العراقيين الذين كانوا مُدربين على استخدام تلك المقاتلات قد تقدم بهم السن.[16] ومنذ ذلك الحين، تم بالفعل تسجيل حالات لضحايا من المدنيين سقطوا نتيجة افتقار القوات الجوية إلى التدريب والمعدات، وذلك بحسب صحيفة وول ستريت جورنال. ففي 6 يوليو 2015 أسقطت إحدى مقاتلات سوخوي الروسية قذيفة بالخطأ على حي سكني في العاصمة بغداد، وذلك في طريق عودتها من مهمة لها غربي العراق، مما أسفر عن مقتل 7 أشخاص. كانت المقاتلة قد أخفقت في إطلاق القذيفة في وقتٍ سابق، على الرغم من محاولة الطيار لذلك ست مرات، قبل أن تسقط أخيراً أثناء تحليقها فوق العاصمة. وكان المتحدث باسم الحكومة قد أكّد على كون الطيار من بين الأكفأ في البلاد. وفي اليوم السابق، قال شهود عيان في الفلوجة أن إحدى المقاتلات العراقية قد تسببت في مصرع أكثر من 50 شاباً عندما أسقطت دون قصد قذيفة على ملعب لكرة القدم بالمدينة، بدلاً من الموقع المستهدف لتنظيم داعش.[17]

وقد أدت إخفاقات القوات المسلحة العراقية إلى كشف القصور التي تعاني منه تلك القوات، وفتحت الطريق أمام الدعم اللوجستي والمادي ومن ثمة تدخل أطراف خارجية بهدف منع داعش من إحراز المزيد من التقدم على الأرض. فبعد سقوط الفلوجة في يناير 2014، أعلنت الولايات التحدة عن تعجيلها بتزويد العراق بطائرات المراقبة من دون طيار وقذائف "هيلفاير".[18] وبعد استيلاء مقاتلي داعش على الموصل بعد خمسة أشهر، وصدور تقارير بارتكابهم لأعمال وحشية شمالي البلاد، بدأت الولايات المتحدة في القيام بعمليات استطلاع في شمال العراق، واستهلت الضربات الجوية على مراكز داعش بناء على طلب من الحكومة العراقية بتاريخ 8 أغسطس.

حتى قبل ذلك، فقد ردت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على القوة المتنامية لتنظيم داعش بإرسال الجنرال قاسم سليماني من الحرس الثوري للمساعدة في تنظيم الحملة المضادة التي كانت تشنها بغداد.[19] وبحلول منتصف يونيو، بدأت إيران في إطلاق الطائرات من دون طيار في العراق، قبل أن تقوم بإرسال عدد من طائرات "سوخوي سو – 25" إلى هناك لاستخدامها في الحرب ضد داعش.[20] كما بدأت إيران في نفس الوقت نشر مقاتلاتها عبر الحدود في مناطق شرقي العراق، وهو الأمر الذي أكده المسؤولون الأمريكيون، مع إشارتهم بأنهم لا يقومون بالتعاون في ذلك مع الإيرانيين.[21]

كما شنت الطائرات الحكومية السورية عدداً من الضربات الجوية عبر الحدود الغربية، مستهدفةً بعض مواقع تمركز تنظيم داعش ومخلّفة ضحايا من المدنيين. ففي 24 يونيو 2014، على سبيل المثال، ضربت الطائرات السورية بعض الأهداف المنسوبة لداعش

غربي العراق، بالقرب من القائم وفي الرُتبة، مما أسفر عن مقتل 57 مدنياً على الأقل وإصابة 138 آخرين.[22]

ومنذ أن استهلت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة هجماتها على العراق في 8 أغسطس 2014 وسوريا في 22 سبتمبر 2014، كان التحالف قد شن 4606 ضربة جوية بالعراق و 2596 ضربة جوية في سوريا، وذلك حتى نهاية سبتمبر 2015، وذلك بحسب الإحصاءات الصادرة عن القوة المشتركة لعملية "العزيمة الصلبة". وعلى الرغم من إنكار التحالف سقوط ضحايا من المدنيين (انظر أدناه)، إلا أن منظمات المراقبة المحلية في كلا البلدين قد زعمت بوفاة المئات من المدنيين. فعلى سبيل المثال، أفاد رئيس تحرير "شبكة إعلاميو نينوى" محمد البياتي في أغسطس 2015 بمقتل 37 مدنياً، منهم تسعة أطفال، نتيجة الضربات الجوية التي شنها التحالف في نينوى شمالي العراق، والتي أدت أيضاً إلى إصابة 72 شخصاً. وفي نفس الشهر، أعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان عن مقتل 225 مدنياً، منهم 65 طفلاً و 37 امرأة، بسبب ضربات التحالف ضد داعش منذ بدء العمليات في سوريا. فقد صرح المرصد لـ "العربي" بأنه خلال الأشهر الخمسة الأولى، استهدفت قوات التحالف أهدافاً لداعش تقع خارج نطاق المناطق السكنية، بالإضافة إلى مرافق النفط ومسارات الإمداد وبعض الأهداف الكائنة بالمدن والبلدات. غير أنه وخلال الفترة التالية لينابر 2015، بدأ التحالف في استهداف القرى والمدن الخاضعة لسيطرة التنظيم.[23]

ويبدو أن بعض القادة الميدانيين العراقيين يعتقدون أن عدم دقة قوات التحالف فيما يخص الضحايا من المدنيين قد يساهم في قتال داعش، فبعد سقوط الرمادي، عاصمة محافظة الأنبار، في قبضة داعش في شهر مايو 2015، انتقد بعض المسؤولين العراقيين الولايات المتحدة لكونها تفرط في الحذر في تنفيذ ضرباتها الجوية.[24] وقد أعلن قائد القوات الجوية العراقية في 6 سبتمبر 2015 عن تنفيذ أولى الضربات الجوية ضد داعش باستخدام طائرات إف 16 الجديدة التي تم شراؤها من الولايات المتحدة. وقد صرح الفريق أنور أمين للأسوشيتد برس بأنه قد تم استخدام "الأسلحة الذكية" في الهجمات.[25]

تسليط الضوء على الحويجة

هاجمت قوات الأمن العراقية في 23 أبريل 2013 مخيماً للمتظاهرين المحتجين ضد حكومة نوري المالكة والتي كان يُهيمن عليها الوزراء الشيعة، وذلك في بلدة الحويجة بمقاطعة كركوك، قُتل على إثرها الكثيرين في موجة عنف استمرت ليومين، بمزاعم لنشر القوات العراقية للطوافات المُسلحة. تباينت الأعداد التقديرية للضحايا الذين سقطوا من المدنيين، ولكن تضمنت الأعداد ثمانية أطفال.[26,27] وقد مثلت هذه الحادثة علامة فارقة في تحول التعبير عن المظالم السُنية إلى صراع مُسلح بقيادة الميليشيات العشائرية، والذي تصادف ظهوره مع بزوغ تنظيم داعش بالمناطق السنية في العراق.

ينتمي معظم سُكان الحويجة للطائفة السُنية وتقع البلدة على بعد 40 كم جنوبي كركوك، مما يجعلها ذات أهمية استراتيجية في سياق الصراع الدائر، فضلاً عن أنها كانت هدفاً للضربات الجوية المتكررة لقوات الأمن العراقية خلال عام 2014. وقد أعلنت "كركوك الآن" وهي قناة إعلامية عراقية نقلاً عن شهود عيان قيام مقاتلي داعش باستغلال القصف العشوائي لمنازل ومتاجر المدنيين لتجنيد الشباب، حيث يقوم المسلحون بزيارة المنازل التي تعرضت للقصف ويبادرون بدعوة قاطنيها إلى الانضمام إليهم لقتال الحكومة.[28]

كما كانت الحويجة في 3 يونيو 2015 مسرحاً لإحدى أكبر حوادث قتل المدنيين بعمل عسكري واحد أقدمت عليه قوات التحالف حتى تاريخه، وذلك عندما استهدفت إحدى الضربات الجوية مرفقاً من مرافق داعش كان يُخصص لتصنيع العبوات الناسفة التي توضع بالسيارات. قدّر رئيس مجلس محافظة كركوك عدد القتلى والمصابين بنحو 150، بينما أعلنت إحدى القنوات الإعلامية الكردية عن مصرع 70 شخصاً، منهم 26 طفلاً و 22 سيدة.[29] وقد ألقى الفريق هيسترمان – قائد وحدة العمليات الجوية المشتركة – باللوم على التفجيرات الثانوية لما تم إلحاقه من دمار وصرح قائلاً: "لم نرَ أي دليل على وجود ضحايا من المدنيين حتى الآن."[30] وقد وصف سُكان محليون لوكالة رويترز موقع الضربات بكونها أشبه بمكان ضربه "زلزال" وقاموا بمقارنته بـ«موقع القنبلة النووية"[31]، بينما اعترف البينتاغون فيما بعد بمصداقية مزاعم وجود ضحايا مدنيين وأنه قد أمر بفتح تحقيق شامل.

رد فعل المجتمع العراقي على وفاة المدنيين

يُعد وفاة المدنيين جراء الضربات الجوية التي تستهدف تنظيم داعش، لا سيما داخل المناطق السنية العربية، مثار الكثير من الجدل السياسي والإعلامي في العراق، وذلك على الرغم من عدم ظهور ذلك إلا نادراً في القنوات الإعلامية العالمية. أما الدعوات المتكررة الصادرة من الولايات المتحدة وغيرها من الأطراف الشريكة للعراق بضرورية وجود تمثيل سُني داخل الحكومة العراقية فتعجز عن الاعتراف بمدى الاستقطاب الشديد الذي سببته هذه القضية.

بُعيد تشكيل الحكومة الجديدة وفي سبتمبر 2014 تحديداً، حذر المتحدث باسم البرلمان النائب سليم الجبوري من سقوط ضحايا مدنيين، وأخبر وزير الخارجية الأمريكي بأن الضربات الجوية ضد تنظيم داعش لا ينبغي أن تتسبب في وفاة المدنيين، وذلك بحسب ما أعلنته وسائل الإعلام العراقية. وقد أورد الجبوري أنه يتعين على القوات العراقية التوقف فوراً عن استخدام البراميل المتفجرة والقصف العشوائي للمناطق السُنية بالعراق والخاضعة لسيطرة داعش. واستطرد الجبوري أن القصف العشوائي للمدنيين أمر غير مقبول، إذ أن الأبرياء هم من يدفعون الثمن وأن شعورهم بالاستياء والامتعاض سوف يتفاقم.[32] كما حذرت المنظمات الدولية مراراً وتكراراً من ارتفاع عدد الضحايا المدنيين، وخاصةً في الفلوجة، بينما دعا قادة العشائر القوات المتصارعة إلى التمييز بين المواقع المستهدفة.[33]

وقد طرح أحد البرامج النقاشية عبر قناة الجزيرة بتاريخ 5 يوليو 2015 سؤالاً يتعلق بوضع الفلوجة تحديداً ولماذا يدفع مدنيوها الثمن[34]، وسط تقارير تفيد بتصعيد جديد لهجمات قوات الأمن العراقية وقوات الحشد الشعبي الشيعية على مدينة الفلوجة. وقد أجاب عبد القادر النايل – وهو شيخ عشائري من الأنبار – بأن الفلوجة تتمتع بأهمية تاريخية رمزية، نظراً لكونها مركزاً لمقاومة الغزاة القادمين إلى العراق على مر العصور، بما في ذلك غزاة فارس القديمة، ومؤخراً، الولايات المتحدة. كما أضاف النايل بأن الضحايا المدنيين بالفلوجة هم "وصمة على جبين قوات الحشد الشعبي وحكومة العبادي والمجتمع الدولي الذي يظل صامتاً حيال تلك الجرائم..." وقد نفى المتحدث الرسمي باسم الحشد الشعبي كريم النوري ادعاءات النايل وأصر على أن قوات الحشد الشعبي تتيح لسُكان الفلوجة خروجاً آمناً قبل الشروع في شن أي هجمات.

وقد أصدرت الكتلة السنية في البرلمان العراقي بياناً بتاريخ 6 يوليو 2015 تتهم فيه القوات الجوية العراقية بإسقاط البراميل المتفجرة على المناطق المدنية بالفلوجة. وبحسب التحالف الوطني بقيادة إياد علاوي، فقد لقي 90 مدنياً مصرعهم وأُصيب 100 آخرون بجروح في قصف جوي ومدفعي قامت به قوات الأمن العراقية على مدينة الفلوجة منذ بداية شهر رمضان (17 يونيو). من جانبها ردت الحكومة العراقية ببيان شديد اللهجة، نافية أن تكون قواتها قد استهدفت المدنيين عشوائياً داخل المناطق التي تقع تحت سيطرة داعش.[35]

وكثيراً ما يتساءل الموالون للحكومة من المؤيدين للضربات الجوية عن ولاء المجتمعات الخاضعة لسيطرة داعش بالأنبار والموصل، ويُشككون أيضاً في وضعها المدني. فقد صرح عضو البرلمان سعدون الصيهود لإحدى القنوات الإخبارية العراقية في يوم 2 يونيو قائلاً: "لقد فر سُكان المدن التي سقطت في قبضة إرهابيي داعش إلى بغداد وغيرها من المحافظات، ولم يتبق في الموصل والأنبار إلا داعش والبعثيين والموالين لصدام حسين والضباط السابقين في الحرس الجمهوري، ممن يصطفون خلف داعش لقتل أبناء الشعب العراقي من جميع الطوائف والعرقيات."[36]

غير أنه وفي إشارة نادرة إلى أن الحكومة قد تكون مسؤولة عن سقوط بعض الضحايا المدنيين، فقد أعلن مجلس الوزراء في 8 يوليو 2015 بأن وزارة المالية قد دفعت تعويضات تُقدر بنحو 36 مليار دينار عراقي إلى المضارين من "العمليات العسكرية والأخطاء العسكرية والعمليات الإرهابية" على مدى ثلاثة أشهر – من أبريل وحتى يونيو 2015.[37]

وأخيراً، يجب التنويه إلى أن موضوع سقوط ضحايا مدنيين جراء الضربات الجوية العراقية والإيرانية والأمريكية والتي تشنها قوات التحالف كثيراً ما تُستخدم في الدعاية التي ينشرها تنظيم داعش، ذلك أن الصفحات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي المرتبطة بداعش تكاد لا تخلو من الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو والتقارير الخاصة بالضحايا المدنيين، سواء المتوفين أو المصابين، خاصةً الأطفال والنساء، مع إبراز الأضرار التي لحقت بدور العبادة والبنى التحتية المدنية. ويُصوّر تفجير داعش للمناطق الشيعية في بغداد بكونه انتقاماً للهجمات التي طالت المجمعات في الفلوجة. وقد علّقت مؤسسة كويليام ومقرها المملكة المتحدة على تقرير خاص بمنشورات داعش قائلة: "تُعد الأدلة المروعة التي تبرهن على سقوط ضحايا مدنيين بمثابة شريان الحياة بالنسبة إلى الدولة الإسلامية، وكلما زاد هول تلك القرائن، كلما أصبحت الدعاية أكثر قوة وتأثيراً."[38]

الضحايا المدنيين جراء الضربات الجوية في سوريا

تأخر تنظيم دعش نسبياً في الدخول إلى الحرب السورية، ذلك لكونه تنظيماً عراقياً في الأساس. فقد بدأ الصراع بين الحكومة السورية وجماعات المعارضة المُسلحة في عام 2011، مُخلفاً وراءه نحو ربع مليون قتيل حتى الآن. وقد ارتكبت العديد من الأطراف انتهاكات صارخة للقانون الإنساني الدولي، ولكن يقع عاتق المسؤولية إجمالاً على الحكومة السورية نفسها، لا سيما وأنها قد قصفت المناطق السكنية بكثافة في كلٍ من حلب وحمص وغيرها من المدن. فقد أشار تقرير صادر عن مركز توثيق الانتهاكات تناول استخدام البراميل المتفجرة في سوريا، على سبيل المثال، إلى مقتل 6589 مدنياً جراء تلك البراميل، وذلك منذ اندلاع الأزمة السورية وحتى نهاية شهر مايو 2015، بما في ذلك 3831 ضحية منذ صدور قرار مجلس

تسليط الضوء على الرقة

تجنبت القوات السورية إلى حد كبير الاشتباك مع تنظيم داعش حتى شهر أغسطس 2014، ولكن شهد هذا الشهر شن سلسلة من الضربات الجوية على مدينة الرقة، وذلك بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان. وقد صرحت الجزيرة بأنه بالإضافة إلى مقتل مُسلحين تابعين لداعش، فقد لقي ثمانية مدنيين مصرعهم وأُصيب عشرة آخرين بجروح. وقد صرح أحد السُكان للقناة قائلاً: "تُصيب نحو 30٪ من الضربات مراكز تابعة للدولة الإسلامية بينما تضرب البقية مناطق مدنية."[42]

وقد لقي نحو 225 مدنياً مصرعهم في سلسلة من الهجمات الجوية التي شنتها القوات السورية على مناطق بالرقة يومي 25 و 27 نوفمبر 2014، حيث شملت مواقع القصف سوقاً عامة مقابلة للمتحف الوطني وكذلك مدخل المدينة الصناعية الواقعة شرقي الرقة قبالة ضريح الشيخ عويس القرني. أما أكبر عدد للوفيات فقد نجم عن ضرب قذيفة ثانية لهذا الموقع الأخير متسببة في مقتل من سارعوا إلى المكان لإنقاذ الضحايا. عمل الأطباء والهلال الأحمر العربي السوري والنشطاء الإعلاميون على تسجيل أعداد وهويات المتوفين، وفق ما أعلنه مركز توثيق الانتهاكات في سوريا. وقد أفاد أحد شهود العيان للمركز بما يلي: "في الرقة، ليس لدينا حالياً سيارات إسعاف، إذ أن داعش قام بمصادرتها جميعاً. ومن ثمة فإن عمليات الإنقاذ تتم فقط بواسطة الهلال الأحمر، الذي يفتقر إلى الأطباء والمؤن الطبية."[43]

تعمل منظمة المراقبة المدنية الأشهر في المدينة من خلال الموقع الإلكتروني "الرقة تذبح بصمت". وعلى الرغم من أن أحد مؤسسيه، ويُدعى إبراهيم عبد القادر، وأحد الصحفيين الآخرين كان قد عُثر عليهما مقتولين بطلقات نارية ومقطوعي الرأس بتاريخ 30 أكتوبر 2015 في "الرها" بتركيا في هجوم أعلن داعش عن مسؤولية ارتكابه، إلا أن المنظمة تستمر في العمل. هذا وتصف مدونة تم نشرها بتاريخ 20 أكتوبر 2015 أثر سلسلة الضربات الجوية من 17 سبتمبر التي أصابت المدارس والمستشفيات والأحياء الصناعية والمناطق السكنية، ونجم عنها مقتل 4 من مسلحي داعش ونحو 70 مدنياً. وقد تعرف النشطاء على الطائرات التي شنت الهجمات بكونها طائرات روسية الصنع، وذلك بحسب خصائص طيرانها وذخائرها، (بيد أن ذلك كان قبل الإعلان الرسمي عن بدء الضربات الجوية الروسية في 30 سبتمبر)، ولم يتم تأكيد ذلك. وتختتم المدونة بالكلمات التالية: "... بات سماع صوت الطائرات شيئاً عادياً وغيابها استثنائياً بالنسبة إلى المدنيين. فمن لم يلقَ حتفه جراء ممارسات داعش على الأرض، سيكون مصيره الهلاك من السماء على يد الطيران الروسي والنظام الموالي له، أو سيقضي نتيجة أخطاء ترتكبها قوات التحالف الدولي."[44]

الأمن رقم 2139 بتاريخ 14فبراير 2014 بحظر استخدامها. هذا وقد شهدت محافظة حلب أكثر من 60٪ من تلك الوفيات[39] ويُسلط تقرير الإحصاءات الشهري الصادر عن مركز توثيق الانتهاكات الضوء على توزيع الضحايا بشكلٍ عام، فمن بين 1579 قتيلاً في سوريا في مايو 2015، على سبيل المثال، كان 1126 منهم مدنياً (71٪)، وتوفي 764 منهم (48٪) بسبب القصف والبراميل المتفجرة، كان منهم 745 (97٪) مدنياً، (كما يُسجل التقرير أيضاً "أكثر من 187 حالة موثقة تم قتلها على يد تنظيم داعش"، من بينها أكثر من 82 مدنياً.)[40]

أما بالنسبة للفترة التي يُغطيها هذا التقرير، أي من 1 يناير 2014 – 30 سبتمبر 2015، فتضم قاعدة بيانات مركز توثيق الانتهاكات 12.000 حالة وفاة لمدنيين قضوا في "قصف مقاتلات حربية" لسوريا، يُعتقد مقتل الغالبية العظمى منهم على يد القوات السورية.[41] إلا أن نسبة ضئيلة فقط من تلك الوفيات مرتبطة بالضربات الجوية ضد تنظيم داعش – وهو موضوع هذا التقرير – حيث أنها نجمت عن ضربات ضد أهداف تمركز داعش أو قصف لمناطق واقعة تحت سيطرة التنظيم. بل يبدو أن الحكومة السورية قد تفادت الاشتباك مع داعش، حتى مع امتداد سيطرة التنظيم عبر الأراضي السورية شرقي البلاد، إذ بدأ ذلك فقط في النصف الثاني من عام 2014 (انظر المربع).

استهلت قوات التحالف الدولي ضرباتها الجوية ضد أهداف داعش في سوريا بعد ستة أسابيع من بدئها لحملتها في العراق. ويُقدر المرصد السوري لحقوق الإنسان عدد الضحايا المدنيين جراء قصف قوات التحالف خلال عشرة أشهر من 22 سبتمبر 2014 وحتى 25 يوليو 2015 بـ 173 قتيلاً، منهم 53 طفلاً و 35 سيدة (بالمقارنة بـ 3042 مُسلحاً غير سوري لقي حتفه نتيجة الهجمات).[45] وقد أفاد المرصد بأن معظم الحوادث التي سقط فيها مدنيون نتيجة هجمات شنها التحالف كانت بسبب قصف مصافي النفط أو آبار النفط أو المباني أو السيارات. وفي أسوأ حادثة فردية بتاريخ 30 أبريل 2015، قُتل 64 شخصاً عندما قصفت قوات التحالف قرية "بير محلي" الواقعة بالقرب من "صرين" بمحافظة حلب، منهم 16 فتاة و 15 صبياً دون سن 18 عاماً، و 19 سيدة.[46]

وقد أعلنت القوات الروسية عن بدء حملتها الجوية لدعم الحكومة السورية في نهاية شهر سبتمبر 2015. وعلى الرغم من أن الحكومة الروسية كانت قد صرحت بأنها تستهدف تنظيم داعش، وتم تسجيل ضربات جوية ضد التنظيم في محافظتي الرقة وحلب، إلا أن الغالبية العظمى من الضربات الروسية حتى تاريخه قد قامت باستهداف جماعات معارضة أخرى. فخلال الشهر الأول، قتلت الهجمات الروسية ما لا يقل عن 254 مدنياً، بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، بينما سجلت منظمات المراقبة استخدام القذائف العنقودية والقنابل الحرارية والفسفور الأبيض. كما أنه واستناداً إلى الأساليب المستخدمة والطبيعة العشوائية لبعض الهجمات، فمن المرجح أن تزيد أعداد الضحايا المدنيين بشكلٍ ملحوظ في حالة استمرار أو تكثيف الضربات الجوية الروسية.

الإحصاءات المجمعة لوفيات المدنيين

تحدث مسؤول حكومي عراقي تابع لوزارة الصحة، طلب عدم ذكر اسمه، إلى وسائل الإعلام في سبتمبر 2015 بشأن إحصاءات وفيات المدنيين بسبب الضربات الجوية التي تشنها قوات التحالف والقوات الحكومية،[47] حيث صرح أن 89٪ من ضحايا العنف المستمر في العراق هم من المدنيين، قضى معظمهم بسبب الضربات الجوية والقصف الصاروخي الذي استهدف مدن العراق الشمالية والغربية. كما أشار المسؤول إلى "التزايد الكبير والمُقلق" في عدد ضحايا الضربات الجوية التي شنتها قوات التحالف الدولية، حيث أشار إلى مسؤولية التحالف عن وفاة نحو 130 مدنياً، بمن فيهم 9 عائلات قُتل أفرادها أثناء تواجدهم داخل منازلهم، وذلك بسبب أخطاء وكذلك لقصف أهداف تابعة لداعش في المناطق السكنية باستخدام صواريخ شديدة التدمير. كما أردف المسؤول أن تعداد الوفيات ظل أقل بكثير عن عدد ضحايا الضربات الجوية بواسطة طائرات عراقية، والتي أوقعت أكثر من 3000 ضحية، معظمها في الموصل وتكريت والفلوجة وبيجي والحويجة، بالإضافة إلى الكرمة وهيت غربي العراق.

وكان تقرير طبي صادر عن مستشفى الفلوجة العام، حصلت قناة العربي الجديد الإخبارية على نسخة منه[48]، قد أشار إلى أن عدد الضحايا المدنيين جراء الهجمات اليومية منذ عام 2014 وحتى مايو 2015 قد وصل إلى 2800، منهم 358 طفلاً دون سن العاشرة و 208 سيدة. كما أُصيب 4609 مدنياً، منهم 441 سيدة و 524 طفلاً. وبحسب التقرير، فإن معظم الضحايا قد لقوا حتفهم بسبب البراميل المتفجرة والصواريخ العشوائية التي تسقط على المناطق المدنية، مُخلفةً دماراً بالغاً. كما أن أكثر من 60٪ من المصابين المُسجلين يعانون من إعاقات دائمة مثل بتر الأطراف أو العمى أو الشلل أو الحروق غير القابلة للعلاج.

هذا وتحتفظ منظمة "ضحايا حرب العراق" بقاعدة بيانات تُعد الأكثر مرجعية وتضم التفاصيل الخاصة بضحايا العنف في العراق، وقد جاء في ملخصها لعام 2014 ما يلي:

«يعكس عام 2014 زيادة وتيرة العنف ووصوله إلى مستويات غير مسبوقة منذ عامي 2006 و 2007 واللذان كانا الأسوأ، ذلك أن ظهور الدولة الإسلامية (داعش) كقوة رئيسية في الصراع، بالإضافة إلى الرد العسكري من قبل الحكومة العراقية وإعادة دخول الولايات المتحدة وقوات التحالف الدولي قد ساهمت جميعها في زيادة معدل الوفيات... يبدو أن أعمال داعش واعمال آخرين رداً عليه قد فاقمت من الأعداد المتزايدة للضحايا المدنيين." [49]

كانت منظمة "ضحايا حرب العراق" قد سجلت مقتل 17.049 مدنياً في عام 2014، منهم 10.858 قضوا بفعل أطراف لم يتم التعرف عليها، و 1748 لقوا حتفهم على يد الجيش العراقي بسبب الضربات الجوية اليومية، في مدينة الفلوجة والمناطق المتاخمة لها بشكلٍ رئيسي، بينما قُتل 4325 شخصاً على يد تنظيم داعش، ولقي 118 مدنياً مصرعهم جراء الضربات الجوية التي شنتها قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، وهي المرة الأولى منذ عام 2011 التي يتم فيها نسب وفيات المدنيين إلى قوات التحالف.[50]

وفي تحليل أولي لبيانات عام 2015 المُجمعة بواسطة مركز سيسفاير لحقوق المدنيين، أعلنت منظمة "ضحايا حرب العراق" بأنه خلال العام وحتى نهاية سبتمبر، بلغ إجمالي عدد الوفيات المدنية جراء الهجمات الجوية التي نفذتها الحكومة العراقية 1067 شخصاً. كما وُجد أيضاً ارتفاع عدد ضحايا ضربات التحالف الدولي بشكلٍ ملحوظ، بواقع 610 حالة وفاة، بالإضافة إلى مقتل 126 شخصاً نتيجة قيام أطراف لم يتم التعرف على هويتها بقصف جوي.

وفيات المدنيين جراء الضربات الجوية التي تستهدف داعش،
يناير 2014 - سبتمبر 2015 ، بحسب الطرف المتسبب ومصدر المعلومات

	القوات الحكومية	التحالف الدولي[a]	غير محدد
العراق			
وزارة الصحة (بصفة غير رسمية)	3,000	130	–
ضحايا حرب العراق	2,815	728	126
القوة المشتركة (التحالف الدولي)	–	4	–
سوريا			
مركز توثيق الانتهاكات	629	276[b]	–
الشبكة السورية لحقوق الإنسان	–	225[c]	–
المرصد السوري لحقوق الإنسان	–	181[c]	–
القوة المشتركة (التحالف الدولي)	–	2	–
العراق/سوريا			
Airwars	–	621-857	–

a من 8 أغسطس 2014 b حتى يونيو 2015 c حتى أغسطس

أما بالنسبة إلى سوريا، فإن منظمات المراقبة السورية لديها إحصاءات متشابهة إجمالاً فيما يخص وفيات المدنيين جراء ضربات قوات التحالف الدولي (انظر الجدول)، حيث بلغ العدد المتوسط 227 حالة وفاة حتى أغسطس 2015. وتواجه تلك المنظمات صعوبة كبيرة في تقييم عدد الضحايا الذين يجب أخذهم بعين الاعتبار كجزء من الحملة ضد داعش، من إجمالي آلاف المدنيين ممن لقوا حتفهم بسبب الهجمات التي نفذتها القوات السورية. وقد تم ذكر رقم تقديري متحفظ بالجدول أعلاه، وذلك استناداً إلى إحصاءات مركز توثيق الانتهاكات للمتوفين المدنيين لعام 2014–2015 بسبب "قصف الطائرات الحربية" في محافظات الرقة والحسكة ودير الزور.

وقد قامت منظمة Airwars للمراقبة ومقرها المملكة المتحدة بجمع وتحليل البيانات المتاحة حول الضحايا المدنيين ممن سقطوا بسبب الضربات الجوية التي شنتها قوات التحالف الدولي في كلٍ من العراق وسوريا، مع سعيها إلى التحقق من صحة تلك البيانات. وتستند المنظمة إلى بيانات مستسقاة من الولايات المتحدة ودول أعضاء في التحالف وكذلك من منظمات المراقبة المدنية الرئيسية.[51] فبحسب Airwars، ومنذ أغسطس 2014 وحتى نهاية سبتمبر 2015، تم تسجيل 299 حالة وفاة لمدنيين على يد قوات التحالف، بينما تراوح إجمالي الوفيات ما بين 621 إلى 1859 حالة، تعتبر المنظمة أن 103 منها "بُلغ عنها بإنصاف" وبأنها تثير المخاوف – مع تأكيد مصدرين أو أكثر للبيانات وحدوث ضربات للتحالف في مناطق قريبة. كما تقول المنظمة أن 621–857 حالة وفاة في العراق وسوريا ترتبط بتلك الحوادث الموثقة.

وقد أقرت القوة المشتركة (التحالف الدولي) علناً فقط بسقوط ست ضحايا مدنيين، منهم طفلين في سوريا في نوفمبر 2014 وأربع ضحايا مدنيين في الحضر بالعراق بتاريخ 13 مارس 2015.

تكون مقارنة وتجميع البيانات الخاصة بوفيات المدنيين أكثر صعوبة بسبب فترات الإبلاغ المتباينة والطرق المختلفة التي يتم بموجبها تصنيف وتسجيل الحوادث. ولكن ربما أنه من غير الواقعي توقع توافق تام ما بين مختلف المصادر، ذلك أن صعوبة الإبلاغ والتحقيق والتحقق من ادعاءات سقوط الضحايا ميدانياً كثيرة ومعقدة، لا سيما في ظل الوضع الأمني الخطير داخل المناطق الواقعة تحت سيطرة داعش. كما أنه وكما تقول منظمة Airwars، فإن المصالح المتعددة والمتضاربة في هذا الصراع تتسبب في عدم وضوح المعلومات، فأحياناً يتضح أن المتوفين "المدنيين" المزعومين يكونون من المقاتلين، وفي أحيان أخرى لا يتسنَ التعرف على هوية منفذي الهجمات. كما أن بعض الحوادث تكون محل تشكيك وخاصةً إذا ما قامت قوات التحالف والقوات الحكومية بتنفيذ ضربات جوية بنفس المنطقة، وفي نفس التوقيت تقريباً.

أما فيما يخص الضحايا الذين يقضون بسبب عمليات التحالف الدولي، تقول Airwars أن الجهود الرامية إلى الحد من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون يعيقها غياب الشفافية والمساءلة. فمن بين الدول الـ 12 الأعضاء في التحالف، التزمت كندا فقط بالإعلان عن مكان وتوقيت قيامها بشن هجمات جوية.[53] كما تذكر المنظمة مثال استهداف قوات التحالف لإحدى مقار داعش ببلدة الباب في محافظة حلب بتاريخ 28 ديسمبر 2014، والذي أسفر عن مقتل 58 محتجزاً مدنياً أو أكثر وعائلاتهم، بمن فيهم أربع سيدات على الأقل وعدداً من حراس داعش،كما أفاد مركز توثيق الانتهاكات. يقول مسؤولون بالبنتاغون أن القوات لم تقصف المبنى ويلقون باللوم على ضربة جوية شنتها القوات الحكومية السورية قبل يومين من هذا التاريخ. فقط بعد استفسارات متكررة من قبل إحدى وكالات الأنباء الأمريكية، أقر المتحدث عن القيادة المركزية الأمريكية أخيراً، وبعد أسبوعين تقريباً في 10 يناير 2015، بأن "قوات التحالف بالفعل قد أصابت مبنى المقر التابع لداعش ودمرته في الباب بتاريخ 28 ديسمبر."[54]

فالافتقار إلى الشفافية يجعل من المستحيل التدقيق في عمليات التحالف الدولي وما تُسفر عنه، كما أنها تُسبب مشكلات للمدنيين الناجين على الأرض، حيث أنهم يعجزون عن المطالبة بالتعويضات المستحقة بسبب عدم معرفتهم الدولة التي تسببت في إصابتهم أو في فقدان أي من ذويهم.[55] وقد أكد متحدث أقدم

شرح الاختلافات

يوجد اختلاف ملحوظ بين أعداد المتوفين المدنيين جراء ضربات التحالف الجوي الموثقة من قبل مجموعات المراقبة المدنية، والتي تصل إلى بضعة آلاف، وبين الإحصاءات المعترف بها من قبل قوات التحالف نفسها – حالياً فقط حالتي وفاة، على الرغم من كون عدد من الحالات الأخرى قيد التحقيق.
فكيف يُمكن شرح هذا الاختلاف والتباين؟ تشير التجربة المستفادة من درس أفغانستان ومن المراحل الأولى للصراع الدائر في العراق إلى أن عدد وفيات المدنيين الذي ستقر به قوات التحالف سوف يرتفع مع استكمال التحقيقات في تلك الحوادث، ولكن تتضمن عوامل أخرى ما يلي:

- **خطأ في التعرف على هوية مرتكب الحادثة** – سعت منظمات المراقبة على الأرض إلى التعرف على مرتكبي الضربات الجوية عن طريق أشكال وأصوات ومسارات طيران الطائرات، وكذلك أنماط الانفجارات وآثار وبقايا القذائف وتوقيتات الهجمات، وذلك على ضوء المعلومات المحدودة التي تنشرها قوات التحالف. غير أنه ومع زيادة عدد الأطراف المشاركة في الصراع، فقد اكتسبت بعض الأطراف مثل قوات الأمن العراقية قدرات أكثر تقدماً، ومن ثمة قد يتم نسب الهجمات بشكلٍ خاطئ.

- خطأ في التعرف على الضحية – إن وجود مقاتلي داعش وسط السُكان المدنيين وعدم ارتدائهم لزي أو شعار موحد قد يُصعب من التمييز بين هؤلاء المقاتلين والمدنيين. فقد تتمكن منظمات المراقبة المحلية والعائلات من التعرف على المتوفين، ولكن سبق وأن تم تعريف الضحايا المدنيين بكونهم مقاتلين والعكس صحيح.[52]

- التعريف غير الموحد للمتقاتل – يوضح قانون معاهدات جنيف أن من لا يشارك بشكلٍ فاعل في الأعمال العدائية يكون محمياً ضد أي هجوم. غير أن الوضع الخاص ببعض المدنيين، على سبيل المثال ممن يقدمون الدعم اللوجستي أو غيره إلى أعضاء الجماعات المُسلحة قد يكون مثار جدل، لا سيما تحت الظروف التي تنتشر فيها الجماعات المُسلحة بين السُكان المدنيين، وفي الحالات التي يتم فيها إجبار المدنيين على تقديم الدعم والمساندة.

- ازدواجية التقارير – إن وجود مصادر متعددة للمعلومات قد يساعد على التحقق من البيانات، إلا أنه قد يحمل أيضاً مخاطر الازدواجية لمن يسعون إلى تسجيل إحصاءات مُجمعة عن الضحايا المدنيين. غير أنه ونظراً لقيام كل منظمة من المنظمات المدنية بتكوين قوائم الضحايا كمجموعات منفصلة، ثم نشر البيانات الداعمة بشفافية، فإنه ليس من المرجح أن يكون هذا الأمر عاملاً مؤثراً.

- تحديات التحقيق على الأرض – لا يُمكن للصحفيين أو لمنظمات مراقبة حقوق الإنسان الرسمية الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة داعش، مما يُبرز أهمية المراقبين المدنيين الذين يعملون تحت ظروف تحفها المخاطر، سواء كان ذلك يتعلق بالإبلاغ عن انتهاكات ارتكبها التنظيم أو لتوثيق الضحايا المدنيين جراء الضربات الجوية التي تستهدف داعش. غير أنه وبدون التزام التحالف الدولي بشفافية أكبر، فلا يُمكن تأكيد البيانات الصادرة عن هؤلاء المراقبين أو تصحيح الأخطاء التي يرتكبونها.

باسم القيادة المركزية الأمريكية لمجلة "فورين بوليسي" في ديسمبر 2014 أن الولايات المتحدة لم تكن تنوي منح تعويضات للقتلى الذين يقضون بفعل تلك الهجمات، بينما زعم مسؤول في وزارة الدفاع أن تخويل الكونغرس لمثل تلك التعويضات في أفغانستان كان مؤقتاً فقط ولا ينطبق على الحملة الحالية في سوريا أو العراق.[56]

في هذه الأثناء، فقد أقر البيت الأبيض وبعد وقت قصير من بدء الضربات الجوية ضد داعش في سوريا نهاية سبتمبر 2014، بأن المعايير الصارمة التي كان الرئيس باراك أوباما قد فرضها العام الماضي بهدف تجنب سقوط ضحايا مدنيين بفعل الطائرات من دون طيار لن تنطبق على العمليات العسكرية الأمريكية في سوريا والعراق.[57]

الاستنتاجات والتوصيات

لقي أكثر من 4000 مدني مصرعهم جراء الضربات الجوية التي تم تنفيذها ضد مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وذلك خلال الفترة من 2014–2015، وذلك وفق معلومات المراقبة المتاحة

بحسب مصادر محلية موثوقة. وقد نجمت معظم تلك الوفيات، أي أكثر من 2800 حالة، جراء القصف العشوائي لقوات الأمن العراقية، بينما توفي مئات المدنيين الآخرين بفعل الضربات الجوية التي قامت بها دول التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، وكذلك القوات الجوية السورية ومؤخراً، القوات الروسية، وغيرها.

وحيث أن التبرير القانوني والأسس المنطقية الاستراتيجية لقيام قوات التحالف الدولي بشن ضربات جوية يتمحور حول دعم جهود الحكومة العراقية في حربها ضد داعش والدفاع الجماعي عن العراق، فإنه يوجد قصور وإخفاق واضح في تحمل أية مسؤولية عن المعدل غير المقبول لسقوط الضحايا من المدنيين. فالمعلومات الاستخباراتية الواردة من القوات العراقية والكردية على الأرض يتم استخدامها لتوجيه وإرشاد ضربات التحالف الدولي، فضلاً عن تزويد أعضاء التحالف للقوات العراقية بالتدريب العسكري والمعدات وكذلك مقاتلات إف 16 الأمريكية. إلا أن أعضاء التحالف ينأون بنفسهم عن تحمل مسؤولية آثار الهجمات التي لا تتم تحت قيادتهم أو سيطرتهم المباشرة، وفي ذات الوقت، قد يرفضون تأكيد الضربات الواقعة ضمن نطاق قيادتهم ومن ثمة التنصل من المسؤولية.

ومع تعدد الأطراف المُسلحة وصعوبة تحديد مسؤوليتها عن الهجمات، توجد دلائل تشير إلى أن بعض العراقيين، وخاصةً في المناطق الخاضعة لتنظيم داعش، يلقون باللوم على الولايات المتحدة وقوات التحالف لسقوط ضحايا مدنيين، حتى وإن نجم ذلك جراء هجمات شنتها قوات الأمن العراقية.

كما يُمثل الإخفاق في التزام قوات التحالف الدولي بالشفافية تدهوراً واضحاً وتراجعاً عما كان يُتبع مؤخراً في الصراعات الأخرى. فبعد تكرار حوادث سقوط المدنيين في أفغانستان بسبب أخطاء في الاستهداف، والانتقادات الصادرة من الحكومة الأفغانية، قامت قوات المساعدة الأمنية في أفغانستان بإنشاء خلية لتتبع الضحايا المدنيين، وذلك في نهاية عام 2008 للتدليل على "التناسب وضبط النفس والتمييز في استخدام القذائف". فقد كان الهدف من تلك الوحدة "الاعتراف بسقوط ضحايا مدنيين على الفور والتحقيق في تلك المزاعم بسرعة وبشفافية".[58] وعليه، يتعين الآن النظر إلى تأسيس خلية متابعة مشابهة من قبل القوة المشتركة لعملية العزيمة الصلبة بكونه أولوية مُلحة.

يوصي باتخاذ التدابير التالية:

- خضوع كافة المزاعم الموثوقة بسقوط ضحايا من المدنيين إلى تحقيق فعال وفوري ودقيق ومُنصف، على أن تُنشر نتائج تلك التحقيقات بشفافية، وذلك بغية الحد من مخالفة القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان وكذلك لتأمين التعويضات المناسبة للضحايا وعائلاتهم.
- يجب على جميع أطراف الصراع تداول المعلومات الخاصة بهوية المتوفين والمفقودين، بما في ذلك سبب الوفاة، وذلك دعماً لحق العائلات في معرفة مصير ذويها.
- يتعين على كافة أطراف الصراع الالتزام في جميع الأوقات بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما يتعين على قوات التحالف الدولي التأكد من أن أعضائها وكذلك قوات الأمن العراقية التي تدعمها تحظر الهجمات ضد المدنيين أو المرافق المدنية، والهجمات العشوائية، مع اتخاذ كافة المحاذير أو الاحتياطات لتجنب – أو على الأقل الحد من – وفاة أو إصابة المدنيين.
- أي قرار بتبني المزيد من العمليات العسكرية يجب أن يضع آليات كافية لمراقبة وتقييم تلك العمليات، بحسب تأثيرها على المدنيين.

المراجع

1 "العراق يعلن عن وجود 4 ملايين حالة تمثل انتهاكا للحقوق على يد داعش"، بريس تي في، 2 يوليو 2015 ، نقل مؤتمر صحفي لوزير حقوق النسان العراقي http://www.presstv.ir/Video/2015/07/02/418482/Middle-East-Iraq-ISIL-Mohammad-Mahdi-alBayat-UNAMI-Zeid-Raad-alHussein

2 طالع البيت الأبيض، مكتب السكرتير الإعلامي، نص من خطاب موجه من الرئيس إلى المتحدث باسم الكونغرس ورئيس مجلس الشيوخ، 23 سبتمبر 2014. مرفق الخطاب المؤرخ في 20 سبتمبر والمرسل من العراق إلى مجلس الأمن.

3 قاعدة بيانات ضحايا حرب العراق، طالع www.iraqbodycount.org

4 www.dailystar.com.lb/News/Middle-East/2014/Jan-22/244941-iraq-air-strikes-kill-50-militants-in-anbar

5 قاعدة بيانات ضحايا حرب العراق.

6 www.hrw.org/news/2014/05/27/iraq-government-attacking-fallujah-hospital

7 www.hrw.org/news/2014/07/22/iraq-civilian-toll-government-airstrikes

8 www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=2300:un-casualty-figures-for-july-2014-anbar-province-excluded&Itemid =633&lang=en

9 المرجع السابق.

10 www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMI_OHCHR_POC_Report_FINAL_6July_10September2014.pdf www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=itemlist&layout=category&task=category&id=164&Itemid=650&lang=en&limitstart=6

11 www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMI_OHCHR_Sep_Dec_2014.pdf

12 المرجع السابق.

13 لأرقام المحتسبة من تقارير يونامي عن الأشهر من يوليو-ديسمبر 2014. www.uniraq.org/index.phpoption=com_k2&view=item&id=2963:casualty-figures-for-november-2014&Itemid=633&lang=en, http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=3141:un-casualty-figures-for-december-2014-deadliest-since-2008-in-iraq&Itemid=633&lang=e

14 http://theaviationist.com/tag/iraqi-air-force

15 www.washingtonpost.com/world/2014/06/27/be172f43-cf98-4677-8e6d-4d64a5ae5e1d_story.html

16 www.wsj.com/articles/at-least-five-people-killed-when-iraqi-air-force-plane-accidently-drops-bomb-1436193351

17 www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-25633629

18 www.theguardian.com/world/2014/jun/16/qassim-suleimani-iraq-iran-syria

19 www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-28125687

20 www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-30304723

21 www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMI_OHCHR_POC_Report_FINAL_6July_10September2014.pdf

22 www.alaraby.co.uk/politics/2015/8/10/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D9%8A%D9%82%D8%AA%D9%84-225-%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86%D8%B0-%D8%A8%D8%AF%D8%A1-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

23 www.nytimes.com/2015/05/27/world/middleeast/with-isis-in-crosshairs-us-holds-back-to-protect-civilians.html?_r=0

24 http://ekurd.net/iraq-f16-strikes-islamic-state-2015-09-07

25 www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-22261422

26 www.aljazeera.com/news/middleeast/2013/04/201342410811252501.html

27 http://kirkuknow.com/arabic/?s=%D8%B6%D8%AD%D8%A7%D9%8A%D8%A7+%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86&x=6&y=5

28 قاعدة بيانات http://airwars.org/civcas-2015/Airwars

29 News Transcript, *Dept of Defense Press Briefing*, 5 June 2015. www.defense.gov/News/News-Transcripts/Transcript-View/Article/607056

30 http://uk.reuters.com/article/2015/06/04/uk-mideast-crisis-idUKKBN0OK27A20150604

31 لمدى، 10 سبتمبر 2014، www.kululiraq.com/?p=40889

32 أبريل 2015، www.alsharqiya.com/?p=158317

33 www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2015/7/5/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF-%D9%8A%D9%86%D8%B0%D8%B1-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A3

34 www.aljazeera.net/news/arabic/2015/7/7/%D9%82%D8%B5%D9%81-%D9%84%D9%84%D9%81%D9%84%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86

35 يونيو 2015. http://ninanews.com/News_Details.aspx?i1wm PLAYXH6sZ3Glh9QmLQ%253d%253d

36 صرف-اكثر-من-36-مليار-دينار-على-ضحايا-الاقـ www.alsumaria.tv/news/139553

37 مؤسسة كيليام، توثيق الخلافة الافتراضية، 2015، صفحة 22-24.

38 مركز توثيق الانتهاكات، استخدام البراميل المتفجرة في سوريا، 26 يونيو 2015، http://www.vdc-sy.info/index.php/en/reports/1435353368#.VcIKNEXhWUc

39 مركز توثيق الانتهاكات، التقرير الشهري الإحصائي للضحايا، مايو 2015، www.vdc-sy.info/index.php/en/reports/1433810787#.VcIlmEXhWUc

40 اعدة بيانات مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، http://www.vdc-sy.info/index.php/en/martyrs

41 www.aljazeera.com/news/middleeast/2014/08/syrian-jets-hammer-islamic-state-stronghold-2014817193245769730.html

42 مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، تقرير مقتضب بشأن مذبحة يومي الثلاثاء والخميس في الرقة، 25–27 نوفمبر: هجمات عشوائية بشعة ضد المدنيين، نوفمبر 2014.

43 أبو إبراهيم الرقاوي، "كذب روسيا بشأن استهداف داعش"، 20 أكتوبر 2015، www.raqqa-sl.com/en/?p=151

44 ما يذكر التقرير أيضاً أن 1809 مدنياً بمن فيهم 76 طفلاً و 93 سيدة تم "إعدامهم" بأساليب مختلفة على يد داعش منذ إعلانها دولة الخلافة في نهاية يونيو 2014. www.syriahr.com/en/2015/07/10-months-old-air-strikes-killed-over-3000-militants-172-civilians-in-syria

45 المرجع السابق.

46 www.iraqpressagency.com/?p=132984&lang=ar

47 www.alaraby.co.uk/society/2015/5/25/%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

48 عراق 2014: زيادة وفيات المدنيين بواقع الضعف تقريباً عن العام الماضي – نظرة عامة على أعمال العنف لهذا العام، 1 يناير 2015، www.iraqbodycount.org/analysis/numbers/2014

49 المرجع السابق.

50 http://airwars.org/wp-content/uploads/2015/08/airwars-cause-for-concern-civilians-killed-by-coalition.pdf

51 Airwars أسباب تدعو للتخوف، ص 22–23.

52 لمرجع السابق ص 5.

53 المرجع السابق ص 17.

54 www.independent.co.uk/news/world/middle-east/us-led-air-strikes-on-isis-likely-to-have-killed-hundreds-of-civilians-says-independent-monitoring-group-10435040.html

55 http://foreignpolicy.com/2014/12/03/pentagon-in-denial-about-civilian-casualties-of-u-s-airstrikes-in-iraq-and-syria

56 http://news.yahoo.com/white-house-exempts-syria-airstrikes-from-tight-standards-on-civilian-deaths-183724795.html?soc_src=mediacontentstory

57 COMISAF Tactical Directive, HQ ISAF/COM/08

minority rights group international

CEASEFIRE centre for civilian rights

الضحايا المدنيين المتوفين جراء الضربات الجوية ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) 2014-2015

ملخص

لقي أكثر من 4000 مدني مصرعهم جراء الضربات الجوية التي تم تنفيذها ضد مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في كلٍ من العراق وسوريا، وذلك خلال الفترة من 2014–2015، وفق ما جاء في معلومات المراقبة المتاحة بحسب مصادر محلية موثوقة. وقد نجمت معظم تلك الوفيات، أي أكثر من 2800 حالة، جراء القصف العشوائي لقوات الأمن العراقية، بينما توفي مئات المدنيين الآخرين بفعل الضربات الجوية التي شنتها دول التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد مقاتلي داعش، وتحديداً بواسطة القوات الجوية السورية وكذلك مؤخراً، القوات الروسية، وغيرها.

وقد تعرض المدنيون في الفلوجة وغيرها من المدن الواقعة جنوبي وشمالي العراق ومدن الرقة وحلب وغيرها من المناطق الشرقية والشمالية في سوريا إلى قصف عشوائي كثيف، شهد استخدام البراميل المتفجرة، وتسبب في تدمير المناطق السكنية وإلحاق أضرار بالغة بالمدارس والمستشفيات والمساجد. هذا وتقوم قوات التحالف الدولي بشن ضربات جوية في كل من العراق وسوريا لدعم جهود الحكومة العراقية في حربها ضد داعش وتتخذ من الدفاع عن العراق ذريعة رئيسية لاستخدام القوة وفق ما يقتضيه القانون الدولي. ويتم استخدام المعلومات الاستخبارية المقدمة من قوات الأمن العراقية على الأرض لتحديد المواقع التي تستهدفها ضربات التحالف، فضلاً عن تزويد القوات العراقية بالتدريب العسكري والمعدات والمقاتلات، بما فيها طائرات إف 16 الأمريكية. وفي ظل هذه الظروف، فإنه يوجد قصور وإخفاق واضح في تحمل أية مسؤولية عن المعدل غير المقبول لسقوط الضحايا من المدنيين.

ويقف إخفاق كافة أطراف الصراع في الاعتراف بسقوط ضحايا من المدنيين والتحقيق في تلك الحوادث حجر عثرة أمام تجنب سقوط المزيد من الضحايا في المستقبل. وبالنسبة لقوات التحالف الدولي، فإن القصور في الشفافية يُمثل تدهوراً واضحاً عما كان يُتبع مؤخراً في الصراعات الأخرى.

يوصي هذا التقرير بالتالي:

- خضوع كافة المزاعم الموثوقة بسقوط ضحايا من المدنيين إلى تحقيق فعال وفوري ودقيق ومُنصف، على أن تُنشر نتائج تلك التحقيقات بشفافية، وذلك بغية الحد من مخالفة القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان وكذلك لتأمين التعويضات المناسبة للضحايا وذويهم.

- يتعين على قوات التحالف الدولي السعي للتأكد من أن أعضائها، وكذلك قوات الأمن العراقية التي تدعمها، يحظرون استهداف المدنيين أو الأهداف المدنية أو الضربات الجوية العشوائية، ومن اتخاذهم لكافة التدابير التي من شأنها تجنب – أو الحد من – سقوط ضحايا مدنيين من المصابين أو المتوفين، على أقل تقدير.

- أي قرار بتبني المزيد من العمليات العسكرية يجب أن يضع آليات كافية لمراقبة وتقييم تلك العمليات، بحسب تأثيرها على المدنيين.

Ceasefire Centre for Civilian Rights and Minority Rights Group International
54 Commercial Street, London E1 6LT, United Kingdom
ceasefire@mrgmail.org | www.minorityrights.org/ceasefire

This report has been produced with the financial assistance of the European Union. The contents of this report are the sole responsibility of the publishers and can under no circumstances be regarded as reflecting the position of the European Union.